مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي (المبررات – الآثار)

م. سونيا آرزروني وارتان*

المستخلص

أن فكرة مشروع حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي تم طرحها من قبل البنك المركزي في بداية عام (2007) بهدف العودة الى قيمة العملة العراقية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي من جهة ولاستهداف التضخم من جهة أخرى، لاسيما بعد نجاحه في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي في الأعوام (2006-2011) إذ لها مبررات عدة منها اقتصادية (إن العملة تتعرض الى التلف لكل (5) سنوات ... إلخ) وفنية (التبسيط في إجراء التعاملات المحاسبية اليومية ... إلخ)، أضف الى ذلك إن لعملية حذف الأصفار آثار ايجابية وسلبية على الاقتصاد العراقي نظراً (لاختلالاته الهيكلية)، وعليه إن هدف البحث يكمن في دراسة مفهوم حذف الأصفار ومبرراتها والآثار الناجمة عنها مع تحديد المستلزمات اللازمة لعملية إنجاحها، مما يعزز ذلك من قيمة الدينار العراقي في حال تطبيقها في الوقت المناسب.

Abstract

The idea of zero omission from the Iraqi Dinar project was presented by the Central Bank of Iraq in the began of (2007), for the return of the Iraqi worked value in the (1980) on hand, and Targeting inflation on the other hand. After its success in kept of the Iraqi Dinar value in the old years (2006-2011), since it has economical and technical justifications such as (the currency is exposed to damage in every (5) years..etc, the daily accounting transactions has simplicity procedures..etc.), in addition, the zero omission□s process has positive and negative effects on the Iraqi economy (structural imbalances). The aim of this research is study the concept of zero omission, its justifications and the effects that caused by it, and define requisites for succeeding the process, to reinforce the Iraqi Dinar value if it is apply in the fit time.

المقدمة:

حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته بموجب القانون (56)عام (2004)، و واجه بعضا من التحديات ومنها الحد من ظاهره التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للدينار العراقي، وبذلك اتبع سياسة نقدية ناجحة للأعوام (2006_ 2011) والممثلة في (مزاد العملة الأجنبية) للحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي، إذ ادى ذلك إلى رفع قيمتها بنسبة (25%) في السنوات (2008_ 2011)، ومن ثم تم طرح فكرة مشروع حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي في بداية عام (2007) وفي عامي(2009_2011)على التوالي، بغية العودة الى قيمة الدينار العراقي قبل عام (1980) الذي قدر فيه حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق العراقية بـ(25) مليار دينار وان اكبر فئة نقدية كانت(25) دينار، في حين ازداد حجمها الى (27) تريليون دينار وان اكبر فئة نقدية (25) ألف دينار في عام (2010)،أي ان (الاصفار الثلاثة) تم إضافتها بفعل معدل التضخم الذي وصل معدلاته إلى أرقام رباعيه تراوحت (8816,69%) عام (2006) فضلا عن وجود مبررات اقتصادية منها وفنية التي تدعو إلى عملية الحذف، الى جانب ذلك، لها العديد من الآثار قد تكون (ايجابية) أو(سلبية) على الاقتصاد العراقي، بسبب المشاكل التي يعاني منها"العراق" مما يتطلب تأجيلها في الفترة الراهنة والبدء بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لضمان نجاح عمليه الحذف .

* جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية .
مقبول للنشر بتأريخ 2015/1/20

أهمية البحث :

يعد مشروع حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي من المشاريع الحيوية لما لها من دور ايجابي في تعزيز قيمة الدينار في حال تطبيقه في التوقيت السليم .

مشكلة البحث:

أن طرح فكرة (الحذف) قد آثار جدلا واسعا بين المؤيدين لها والمعارضين حول كل من منافعها وتكاليفها على أرض الواقع نظرا للتحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وعليه يتطلب عدم الشروع بها قبل أن يتعافى الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ان مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية ضروري لدعم العملة العراقية على نحو جيد والقضاء على بعض التشوهات التي أصابت أسواق النقد وباقي الأسواق.

هدف البحث:

تسليط الضوء على الجانب ألمفاهيمي لحذف الاصفار وما هي مبرراتها وأثارها على الاقتصاد العراقي.

خطة البحث :

تقسم الدراسة إلى مباحث أربعة اختص الأول، بدراسة الإطار ألمفاهيمي لحذف الاصفار من حيث نشأة العملة العراقية ومفهوم الحذف وعناصره والمبحث الثاني، قد تطرق إلى المبررات الاقتصادية والفنية لعملية الحذف في حين تناول المبحث الثالث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لعملية حذف الاصفار واختص المبحث الرابع والأخير، بعرض المتطلبات اللازمة لإنجاح عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي وقد ختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمفهوم حذف الاصفار

في بادئ الأمر، يلقي الضوء على النشأة التاريخية للعملة العراقية ومن ثم مفهوم العملة ووظائفها ومفهوم حذف الاصفار وعناصرها .

أولا: نشأة العملة العراقية وتطورها:

منذ الأول من شهر تموز من عام (1931)، قد عينت الدولة، الوحدة النقدية لها والموسومة بالدينار(*)(عزيز، 1963: 5)، إذ كان في حينه يساوي (7,322383)غراما من الذهب الخالص حسب قانون الإصدار آنذاك، إذ كان العراق في الفترة من العام المذكور خاضعاً للسيطرة البريطانية وسار بدوره "العراق" على قاعدة الصرف بالذهب، إذ يعطي "العراق" دنانيره الورقية إلى احد البنوك فيها مقابل حواله على احد البنوك الانكليزية بما يعادل من الذهب و المسكوكات الذهبية، وظلت الوحدة النقدية (الدينار) تُعرف وتقوّم بها تساوي ليرة إسترلينية ورقية واحدة قرابة (16)عام، أي منذ (1931_1947) (المصدر نفسه :5)، وبمعنى آخر، ان قيمة الدينار الخارجية كانت تتغير تبعاً لتغيير قيمة الجنيه الإسترليني.

في عام (1959)، تم إصدار قانون جديد للعملة الوطنية العراقية باسم قانون "عملة الجمهورية العراقية" بهدف جمع القواعد القانونية المتفرقة الخاصة بالعملة العراقية وتنسيقها في مكان واحد وليس القصد منها تغيير جزئي في العملة الذي ورد في المادة (5) من القانون المذكور بان يكون "الدينار" الوحدة القياسية لعملة الجمهورية العراقية ويساوي (2,48828) غراما من الذهب الخالص (خلف، شبكة الانترنيت، 2005: 2) ويتألف من(1000) فلس، والجدير بالذكر، ان الدينار (ألف فلس) ليس له صفة أساسية في تحديد الوحدة النقدية بل يشير الى مفهوم مجرد هو الأساس الذي ينقسم عليه ذلك الجزء الأصغر من أجزاء الدينار ومنها (المسكوكة) التي تمثل قيمتها (20/1) من الدينار وتدعى بـ (50) فلسا و (40/1) دينار ويقال عنها (25) فلسا و(100/1) من الدينار وتسمى بـ (10) فلوس، اما اذا كان الجزء من الدينار يمثل قيمه اكبر نسبيا عندئذ يمكن تسمية تلك القيمة بإضافتها إلى الدينار وجعلها من مضاعفات تلك القيمة الصغرى (الورقة النقدية التي تضم (نصف- ربع) دينار (عزيز، مصدر سابق :11)، وعليه، فأن إصدار القانون الجديد للعملة العراقية لعام(1959) يعد تطوراً في كسر حلقة التبعية النقدية وتحولا أساسيا في بناء

(*) الدينار: اختير الاسم احياءا لوحدة العملة الذهبية في العالم الإسلامي القديم وقد اخذ قطران عربيان آخران هما (الاردن والكويت) هذا الاسم للوحدة النقدية القياسية لديها.

نظام نقدي عراقي مستقل عن العملات الدولية، وقد استمر النظام النقدي المصرفي بالتطور في العراق إلى ان بدأت بالانخفاض مع الحروب التي خاضها النظام السابق، فضلا عن الحصار الاقتصادي، إذ وصل الدولار الواحد ما يعادل (3000) دينار والى مستويات أعلى عند اقتراب الضربة العسكرية لقوات التحالف في عام (2003) ، حينها بدأت مرحلة جديدة للعملة العراقية التي مرت في تاريخها تغييرات عدة ، كان آخرها في عام(2004) بحيث تم استبدال العملة السابقة التي كانت ترمز للنظام السابق من قبل مجلس الحكم السابق (الجوراني،شبكة الانترنيت ،2012: 1) .

ثانيا/ مفهوم العملة وقيمتها:

تعددت المفاهيم التي تناولت العملة وقيمتها، وسنورد أهمها وهي:-

"مجموعة من الموجودات والأصول أو أنواع محدده من الثروة ووسيلة أداة تحظى بقبول عام لدى المتعاملين في اقتصاد ما تستمد دورها من أسس تشريعية رسمية أو مؤسسية معتمدة وتظهر في صيغ وفئات ووظائف متباينة وتتميز بسيوله عالية " (معروف، 2005 :238).

أو انها "مجموع الأصول في الاقتصاد التي تستخدمها الإفراد على نحو منتظم لشراء السلع والخدمات من الإفراد الآخرين ، فالكاش في المحفظة تعد نقوداً لإمكانية استخدامها في شراء السلع والخدمات" (داود ،2010 : 204).

وتفهم العملة على النحو الآتي :كل شيء يلقي قبولا عاما ويستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم ومستودع لها ووسيلة للدفع الآجل ويمكن الاحتفاظ بها بسيولة كاملة، وعليه للعملة وظائف معينة تتمثل في:

1. مقياس للقيمة (وحده حساب): تمثل النقود وحدة للقياس من خلال قياس قيم السلع والخدمات المختلفة اذ تختلف النقود كوحدة للقياس عن وحدات القياس الأخرى كـ(المتر–الكيلومتر-الطن....الخ) في إنها ليست ثابتة القيمة، إذ تنخفض وترتفع مع انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاعها، أي تعكس قيم السلع وأثمانها، الندرة النسبية للسلع والمواد الأولية التي تصنع منها تلك السلع.
2. مخزن للقيمة : أي ان صاحب الثروة أو الفرد قد يحتفظ بجزء من ثروته على شكل نقود للمدة التي يراها مناسبة وذلك بنقل القوه الشرائية الحالية إلى المستقبل لغرض سد الاحتياجات المختلفة لما تمتاز بها من السهولة في حفظها وخزنها .
3. أداة للتبادل، تعد النقود السلعة الوحيدة التي تستخدم كوسيط أو أداة للتبادل السلعي، أي قبول المتعاملين لها في السوق (تكون مقبولة قبولاً عاماً من جانب الإفراد كافة) والذي يرتبط "قبول النقود" بدرجة الثقة في قيمتها الحقيقية،علما يترتب على وساطة النقود لعمليات المبادلة نتائج عدة منها (القريشي،2009: 18)، الاقتصاد في الوقت والجهد ويزيد من الإنتاجية ووقت الفراغ نتيجة انخفاض سلسلة المعاملات التي تجري في ظل المقايضة لإشباع رغبات الأطراف المتعاملة في السوق، إضافة الى، ان استلام الشخص للنقود مقابل بيعه للبضاعة لا يوافقه ألزام إنفاقها على نحو فوري بل يستطيع الاحتفاظ بها أو ادخارها لفترة من الزمن"عند الحاجة الى إنفاقها على سلعة أو خدمة أخرى".

ومن ثم ، فان للعملة قيمتان :

الأولى: القيمة الاسمية للنقود:

تشير الى الرقم المكتوب بمعرفة سلطة الإصدار النقدية على وحدة النقد وتمثل وحدات قياس كمية النقود في الاقتصاد وتتحد قيمتها بقرار تشريعي وهي قيمة مجردة أو مطلقة تستخدم في تيسير تحديد القيم الاقتصادية في المجتمع وتستخدم في تحديد نسب المبادلة الحاضرة والمستقبلية (السريتي وغزلان ،2010 :82).

الثانية: القيمة الحقيقية "التبادلية" للنقود :

التي يمكن أن نميز بين نوعين منها قيمة تبادلية تتحدد مقابل عدد الوحدات من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة واحدة من العملة ويطلق عليها القوة الشرائية للعملة التي ترتفع بانخفاض الأسعار وتنخفض بارتفاع الأسعار وبعبارة أخرى" معدل التضخم" أي ان (آل شبيب ،2009 : 71):

القيمة الحقيقية للنقود =(القيمة النقدية/ الرقم القياسي للأسعار × 100)

أما القيمة التبادلية الثانية فهي قيمة النقود مقابل نقود أخرى أو ما يسمى بـ"سعر الصرف" وعليه، يمكن القول، أن العبرة ليست بالقيمة الاسمية بل بالقيمة الحقيقية (السبهاني،1999: 6).

ثالثا/ مفهوم تغيير العملة (حذف الاصفار)

لتغيير العملة معاني عدة منها، إصلاح العملة (Currency Reform) ورفع الاصفار (omission Zero of the) وإزالة الاصفار (Removing the zero) وحذف الاصفار(Delete of zero) ،وكل هذه المصطلحات لها مضمون واحد في مفاهيمها وهي:

يعرف احد خبراء البنك المركزي الفنزويلي حذف الاصفار بأنها :

"العملية التي تهدف إلى تبسيط استخدام العملة المحلية من خلال التعبير عنها بحجم اقل من السابق بحذف عدد محدود من أصفار العملة من جميع أسعار السلع والخدمات والرواتب والأجور والمعاشات التقليدية والديون وسعر الصرف والالتزامات والموجودات المالية والقرارات القانونية إضافة إلى أنظمة وبرامج الحاسبات والأنظمة المحاسبية" (أبريهي، 2012 :2).

على وفق تعريف البروفيسور (Loana، Duca) في جامعة بخارست: " أجراء تقني لتخفيض القيمة الاسمية للعملة دون المساس بجوهرها (القيمة الحقيقية لها) وهو مهم لتأثيراته النفسية محليا ودوليا على مستوى الثقة بالعملة، ومن ثم يعد جزءاً من إستراتيجية معدة للإصلاح الاقتصادي" (سالم ،2011 : 23) .

وتفهم على أنها "الإجراء الذي يتم بموجبه إزالة أو حذف أرقام (أصفار) من العملة الوطنية القديمة وإعادة تسميتها عملة جديدة لأسباب تختلف في البلدان" (الشكرجي وآخرون،2012 :3).

والجدير بالإشارة ،ان عملية تغيير العملة هي العملية التي تحل فيها عملة نقدية جديدة محل عملة نقدية قديمة بنسبة استبدال محددة، وتتم أما بإزالة أصفار العملة القديمة أو من حيث تحريك المراتب العشرية نحو اليسار، علما أن عملية التغيير لا تقف عند حدود حذف الاصفار، بل تمتد إلى اسم العملة على نحو جزئي أو كلي، فالتغيير الأول يشمل إضافة كلمة إلى الاسم القديم ومثالها تغيير(الليرة التركية) إلى(الليرة الجديدة) التي كانت تساوي(1) مليون من الليرة التركية القديمة ،وبدا تداول العملة الجديدة في عام (2005) واستمر استخدام العملتين الجديدة والقديمة معاً لمدة سنة وكان يوم (2005/12/31) هو أخر يوم في قبول الليرة التركية القديمة لتبقى الجديدة منها والتي استمر التداول فيها حتى نهاية (2009) ،إذ أصدرت تركيا عملة جديدة أبقيت فيها اسم(الليرة) فقط وتم حذف كلمة (الجديدة) منها الى جانب ذلك تم استبدال (النايرة النيجيرية) إلى(النايرة الجديدة) و(البوليفار الفنزويلي) بـ (البوليفار القوي) (الغالبي، 2012 : 9)، في حين يشير التغيير الكلي لاسم العملة الى تغيير عملة الدولة إلى عملات أخرى ومثالها دول الاتحاد الأوربي [*](ابو شرار،2010 : 403_404) التي قامت بتغيير أسماء عملاتها إلى اليورو ودولة السودان بتغيير عملتها من(الجنيه) إلى (الدينار) ومن ثم إلى (الجنيه ثانية)، ويمكن بيان تجارب بعض الدول في مجال حذف الاصفار من عملاتها لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة فيها في الجدول (1) الآتي:

جدول (1)

معدل التضخم قبل عملية حذف الاصفار من العملة وخلالها وما بعدها لبعض من الدول

الدولة	معدل التضخم للسنة السابقة لحذف الاصفار (%)	معدل التضخم خلال سنة الحذف (%)	معدل التضخم بعد سنة الحذف (%)	عدد الاصفار المحذوفة	سنة الحذف
بولندا	3,2 (1994)	27,8	19,9	(4)	1995
أوكرانيا	376,7 (1995)	80,3	15,7	(5)	1996
روسيا	14,6 (1997)	27,6	85,7	(3)	1998
بلغاريا	22,3 (1998)	2,6	10,3	(3)	1999
تركيا	12(2004)	8	4	(6)	2005
روميا	9,3 (2004)	7	5	(4)	2005

Currency Redenomination Loana,Duca,(Buchavest university) , " The National Analysis" Countries- a comparative In Several Experience p2. - 1347407 . abstract \ssrn.lom //http: :

(*) دول الاتحاد الاوربي: جمعية دولية للدول الاوربية اطلق عليها اسم الاتحاد الاوربي منذ تشرين الثاني من عام (1993) وتضم في عضويتها (28) عضوا او دولة هي كل من (ايرلندا و الدنمارك و المملكة المتحدة) التي انظمت اليها في عام (1973) و (المانيا الغربية و ايطاليا و بلجيكا و هولندا و فرنسا و لوكسمبورغ) في عام (1975) و(اليونان) في عام (1981) وكل من (البرتغال واسبانيا) عام (1986) و (فنلندا والسويد والنمسا) في عام (1995) وكل من (قبرص ومالطا ولاتيفيا وهنغاريا و بولندا وسوليفينيا وسلوفاكيا وليتوانا واستونيا وجمهورية التشيك) في عام (2004) وكل من (رومانيا وبلغاريا) عام (2007) ودولة (اوكرانيا) في عام (2013).

في العراق، تحديدا في بداية عام (2007) تم طرح مشروع حذف الاصفار من قبل البنك المركزي العراقي وإعادة تسمية العملة العراقية، وثم تم إعادة طرح الفكرة في عام (2009) وآخرها في شهر كانون الأول من عام (2010) تحت فكرة العودة إلى قيمة الدينار قبل عام (1980) بهدف استهداف التضخم(*)(الحلفي ،2012 :52)، اذ كان حجم الكتلة النقدية المتداولة من العملة العراقية في السوق العراقية حوالي (25) مليار دينار واكبر فئة نقدية متداولة كانت(25) دينار التي تعادل (75) دولار أمريكي، في حين ارتفع حجم الكتلة النقدية في التداول في السوق العراقية في عام (2010) إلى (27) تريليون دينار واكبر فئة نقدية متداولة فيها(25) ألف دينار بفعل التضخم، إذ بلغت معدلاتها أرقام رباعية وبنسب(2622,7%) و(8816,6%) و(1481,4%) لاسيما في الأعوام (2000) و(2004) و (2006) على التوالي التي تعادل (23) دولار أمريكي وان اصغر فئة في التداول هي (250) دينار مع اختفاء الفئات النقدية المعدنية (الشكرجي وآخرون،مصدر سابق:12)، وكان من المقرر ان يكون يوم الاستبدال في (2013/1/1)، وتستمر وحدة استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة لفترة سنتين عن طريق مصارف محددة لغرض حفظها وتدقيقها لتلافي العملات المزورة وبعد انقضاء عملية الاستبدال ستتواصل العملية إلى(10) سنوات، وبمعنى آخر ،ان عملية حذف الاصفار الثلاثة تعني التغيير يكون رقميا في عدد الأوراق الجديدة وحذف (3) حقول محاسبية (جبار، شبكة الانترنيت ،2013 :1).

مما سبق ، يمكن تحديد عناصر لعملية حذف الاصفار والمتمثلة في:

1. ان العملية تتضمن حذف أصفار من القيمة الاسمية للعملة و تحديد معدل تحويل بين العملتين القديمة والجديدة، كالقول ان واحد ليرة تركية لكل مليون ليرة قديمة (إعادة تسمية العملة)، ومن ثم عدم تأثر قيمتها الحقيقية، وفي السياق المذكور، يمكن الاستعانة بالمثال الذي ورد من نائب محافظ البنك المركزي العراقي (د. احمد أبريهي علي) في احد مقالاته" ان الموضوع لا يتعدى كونه تغيير في وحدة القياس ،أي ان (2000) متر ليست اقل أو أكثر من (2) كم، فالمسافة واحدة في القياس، لكن الاختلاف في وحدة القياس فقط، وان (1000) كغم ليست أكثر أو أقل من (1) طن ولا اقل من (1,000,000)غم، فالاختلاف في وحدة القياس فقط" (سالم ،مصدر سابق:23) وبمعنى آخر، ان قوة العملة تعتمد على قدرتها الشرائية وليست على الحجم النسبي لوحدتها الأساسية.
2. أن إعادة تسمية العملة أو حذف الاصفار سيشمل المعاملات الاقتصادية كافه في الدولة العراقية ومنها(الأجور، الموازنة ، الأسعار، الأجور .....الخ) .
3. الهدف منها يكمن في تحقيق إغراض اقتصادية ونفسية وسياسية من حيث أعادة الثقة بالعملة وبأنها جزء من إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني

مبررات حذف الاصفار من العملة العراقية

ان لعملية حذف الاصفار من الدينار العراقي مبررات اقتصادية وفنية متمثلة في :-

أولاً : المبررات الاقتصادية لحذف الاصفار:

تتمثل المبررات الاقتصادية لمشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي في السيطرة على اتجاهات عرض النقد من خلال أدائها لوظائفها في أدارة السيولة والمراقبة والإشراف على العملة الوطنية واستقرار قيمتها،إذ استطاع البنك المركزي تحقيق عدد من المتغيرات الايجابية عند إتباعه سياسة نقدية فاعلة للأعوام (2006-2011) التي تدفع باتجاه عملية التغيير" حذف الاصفار" التي تسهم بإنجاحها و المتمثلة في:

1. ارتفاع قيمه الدينار العراقي بنسبه (25%) خلال السنوات (2008_2011)(العركوب ،2012 :10).
2. استقرار القيمة الداخلية للعملة والسيطرة على التضخم الأساس السنوي، إذ بلغ (3%) في عام (2010)، بعد ان كان بنسب (53%) و(34%) في عامين(2006) (2007) على التوالي (قاسم، شبكة الانترنيت، 2011 :5).
3. بناء احتياطيات قوية تزيد عن (60) مليار دولار تعد ساندة لقيمة العملة وسلامتها وحماية ميزان المدفوعات من الصدمات الخارجية.
4. تحكم البنك المركزي وسيطرته على سعر صرف الدينار العراقي،أي استقرار سعر صرف الدينار العراقي الرسمي تجاه الدولار الأمريكي على (1166) دينار لكل دولار لغاية (2012) في حين كان مستقرا على (1170) دينار لكل دولار لفترة طويلة سبقت عام(2012) وذلك من خلال المزاد اليومي لبيع الدولار، إذ بلغت إجمالي مبيعات الدولار الأمريكي في مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي موضح في الجدول (2) حوالي (33990) مليون دولار بمعدل يومي بلغ (128,75) مليون دولار، منها تم بيعها بموجب التحويلات الدولية

(*) استهداف التضخم: سياسة نقدية يتم فيها تحديد معدل تضخم معين (منخفض) ينبغي الوصول اليه وتبدا العملية بإعلان رسمي من جانب البنك خلال فترة زمنية معينة ومثالها تحديد نسبة التضخم (2%) في السنة خلال العامين التاليين وان يكون البنك مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف بشرط ان يتمتع بالحرية في كيفية استخدام أدواته وأساليبه.

(حواله) وهي(حسابات خارجية للمصارف المشاركة في المزاد لغرض تمويل استيرادات القطاع الخاص) بقيمة (29421) مليون دولار وبنسبة(86,5%) من الإجمالي وبموجب المبيعات النقدية(النقد) إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة كالسفر والعلاج بقيمة (4569) مليون دولار وبنسبة (13,4%) من الإجمالي، في حين قدرت الكمية المباعة من الدولار الأمريكي في عام(2008) حوالي (25868) مليون دولار وبمعدل يومي (98) مليون دولار ومعنى ذلك، ارتفاع الكمية المباعة من الدولار خلال عام (2009)عنه في عام(2008) وبنسبة (31%) في حين ارتفعت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي بين عامي(2010) و(2011) بحوالي (10%) وقدرت بنحو (397987)مليون دولار في عام(2011) وبمعدل يومي (137) مليون دولار.

جدول (2)

مبيعات الدولار الأمريكي في مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي نقداً و بموجب حواله للأعوام (2008- 2011)

(مليون دولار / %)

المبيعات	السنوات							
	2008	(%)	2009	(%)	2010	(%)	2011	(%)
نقداً	5567	21,5	4569	13,4	2197	6,0	1460	3,6
حواله	2030	78,5	2942	86,5	33974	14	38338	96,3
الإجمالي	25868	100	33990	100	36171	100	39798	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة (2009،2010،2011)، صفحات متفرقة.

5. استقرار السوق السلعية ونسبة العرض من حيث مرونة التحويل الخارجي وتنشيط التبادل التجاري وتخفيف الأعباء عن السياسة المالية والتجارية.

ثانيا : المبررات الفنية لحذف الاصفار:

1. ان العملة تتعرض إلى التلف كل (5) سنوات، مما يتطلب استبدالها وما لها من تكلفة لا سيما ان مقدار الدخل القومي في العراق يبلغ (30) تريليون دينار (قاسم،شبكة الانترنيت، 2012 :2)، أي وجود كتلة نقدية مصدره كبيرة عدد أوراقها حوالي(4) تريليون ورقة أضف إلى ذلك ان الدخل القومي سيزداد في حال زيادة الصادرات النفطية على الأمد البعيد.
2. ان اكبر فئة نقدية متداولة في السوق العراقية (25) ألف دينار، مما يتطلب جهدا وحجما اكبر في تسويه المعاملات اليومية من حيث (الوقت - الفرز - العد - القبول - الأمان)، لذا فان اغلب المعاملات اليومية التي تزيد أقيامها عن (20)مليون دولار تتم تسويتها بالدولار الأمريكي (الجوراني، مصدر سابق:2)
3. الصعوبة في إجراء الحسابات في ظل أرقام تزيد عدد أصفارها عن (14) صفر من الناحيتين العملية والتقنية ومن ثم احتمالية الوقوع في الخطأ عند إضافة (الصفر) أو حذفه وما له من تكاليف باهظة.
4. عند استلام الرواتب وتوزيعها، يتطلب توفير وسائل نقل باهظة الكلفة، فضلا عن الشركات الأمنية لأجل الحماية و حمل النقود بخزانات ضخمة لاستيعاب الكم الهائل من العملة في ظل التدهور الأمني الذي يعاني منه العراق منذ عام(2003) وما يتطلبه من نفقات وأعباء مالية كبيرة.
5. ان المواطن العراقي لن يتأثر بعملية حذف الاصفار فالسلعة التي يروم شرائها بـ (1000) دينار سيتمكن من شرائها بدينار واحد فقط بعد عمليه حذف الاصفار.

المبحث الثالث

الآثار الناجمة عن عملية حذف الاصفار من الدينار العراقي

ان تطبيق عملية حذف الاصفار الثلاثة من العملة العراقية، قد يتسبب بحدوث آثار قد تكون ايجابية وسلبية ، يمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: الآثار الايجابية لعملية حذف الاصفار :

ان تحويل (30) تريليون دينار الى (30) مليار دينار في حالة حذف الاصفار الثلاثة من العملة المتداولة حالياً واستبدالها بالعملة الجديدة سيترتب عليها منافع عده منها:

1. تعزيز الثقة برمز من رموز السيادة الوطنية للبلاد وهي بالعملة المحلية ومن ثم إعادة المكانة الإقليمية والدولية لها .
2. تسهيل عملية نظام المدفوعات العراقي من حيث إصدار فئات جديدة تلائم قيمة الناتج المحلي.

3. على وفق الفترة الثانية الحد من ظاهرة الدولرة (*) (بندر، 2012 :2) واستعمالاتها كعملة موازية للعملة العراقية وقد تكون بديلة في أحيان أخرى .
4. تقليل مقدار الكتلة النقدية في السوقين المالي والنقدي، إذ تشكل فئة (25) ألف دينار ثلثي كمية الأوراق المتداولة لوحدها لذا فان إصدار فئات اكبر يعني اختزال(4) مليار ورقه نقدية متداولة وتحويلها إلى (1,180) مليار ورقة نقدية، أي أن الفئات الكبيرة من العملة ستختزل قرابة (80% -90%) من إجمالي الفئات الجديدة المصدرة للتداول ومنها فئات (50 – 100- 200) دينار جديدة (قاسم ، مصدر سابق ،2011: 5).
5. الكفاءة في تبسيط العمليات المحاسبية ومن ثم خفض كلف الحجم الكبير للمعاملات المتأتية من العد والفرز والتدوين في المجلات المحاسبية ناهيك عن خفض كلف حمل النقود ونقلها ثم التقليل من مخاوف السرقة.
6. استخدام المسكوكات ذات العمر الزمني الطويل في المعاملات وفي الأوراق النقدية ذو القيمة العالية في المعاملات المتوسطة والكبيرة على حد سواء ومن ثم التقليل من كلف الاستبدال لتعويض المستهلك التالف من الأوراق النقدية مما يسهل ذلك من استخدام مكائن الدفع الآلي للتعاملات اليومية.

ثانيا: الآثار السلبية لعملية حذف الاصفار:

على الرغم من الإيجابيات المارة الذكر التي بالإمكان تحقيقها من عملية حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي، إلا انها لا تخلو من تكاليف سلبية على الاقتصاد والمجتمع العراقي ومنها:

1. تأثيره على سعر صرف الدينار العراقي: على الرغم من تدخل البنك المركزي العراقي في عمليات السوق المفتوحة كبائع ومشتري للدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ،إلا ان التجربة السابقة في عمليات طبع العملة العراقية، برهنت ان، للطبعة الجديدة والقديمة سيكون لها سعرين مختلفين على نحو ضئيل حيث سيتم تفضيل الواحدة منها بدل الأخرى مما يهدد ذلك من عمليه حذف الاصفار برمتها .
2. الانخفاض النسبي في نشاط التداول في الأسواق المالية ومنها (سوق بغداد للأوراق المالية)، أي انخفاض الأسهم الخارجية للبورصة بنسبة(20%) (الجوراني ،مصدر سابق :3)، مما يترتب على ذلك إغلاق السوق لفترة معينه لإصدار شهادات أسهم جديدة لحامليها مع بقاء عدد الأسهم على حاله.
3. تعد واحده من العقبات أمام المستثمر الأجنبي من خلال مدة التحويل، إذ تسود حالة من الترقب من قبلهم تجنباً للمخاطر.
4. زيادة المضاربة وهروب رؤوس الأموال مع الانخفاض في الحوالات الأجنبية بسبب مخاطر اللايقين وعدم التأكد الملازمة للتغيرات في السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول النامية ومنها العراق ومن ثم زيادة مخاطر النفور من العملة الجديدة.
5. خلق أجواء مشجعة على عمليات الغش والخداع والتزوير والسرقة نظرا لاكتظاظ المصارف بالأفراد الراغبين في استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة .
6. تكاليف أتلاف العملة القديمة المستبدلة، قد تكون قليلة، إلا في الوقت نفسه، هنالك احتمالية إعادة هذه الأوراق إلى التداول ثانية، إذ تم تسجيل مثل هذه الحالات في بعض الدول التي قامت بتغيير عملاتها، من خلال تسريب كميات كبيرة من التداول وإعادة استبدالها مرة أخرى ، وفي العراق إمكانية حدوث ذلك في ظل تفشي الفساد في دوائرها ، ومن ثم ظهور أو بروز التضخم في الاقتصاد العراقي.
7. تكاليف طباعة العملة الجديدة: تعد كلفة طباعة فئات عمله بلد ما متساوية فمثلا ، ان كلفة طباعة (5) دولار أمريكي هي نفسها لفئتي (5) و(100) دولار على التوالي والتي تقدر بنحو (6,2) سنت أمريكي، وبالنسبة الى تكاليف طبع العملة العراقية في المطابع السويسرية والبريطانية (دار السك (ديلارو)) ذات المكانة العالمية فأنها تقدر بنحو (7) سنت أمريكي لكل ورقة ، علماً ان العدد المطبوع من العملة العراقية قد يزيد عن (4) مليار ورقة وعندئذ ستصبح كلفه طباعتها ما بين (289 _300) مليون دولار أمريكي (التميمي، شبكة الانترنيت 2013: 3)، ويعد المبلغ طائلا مقارنة بالحالة المالية للعراقيين ويمثل أكثر من (ألف) طن من الرز.
8. التكاليف الإدارية المقترنة بتغيير الأسعار في البطاقات وفي دفاتر الإيصالات، ناهيك عن تكاليف تغيير التعليمات والقوانين وتغيير السجلات والقيود المحاسبية.
9. تكاليف الإعلان والتعليم والتثقيف عن تغيير العملة للمواطن العراقي لاسيما في المناطق الريفية والتي تعاني من قله توفر وسائل الاتصال والمطبوعات، فضلا عن تدني المستوى التعليمي فيها .
10. الأثر النفسي على المواطن العراقي ، باعتقاده ان لديه مبلغ كبير بسبب الوهم النقدي، إلا حين تصبح ثروته قليلة بعد حذف الاصفار سيكون لديه قلق لأنه أصبح فقيراً.

(*) ظاهرة الدولرة: قيام مواطن دولة ما باستخدام العملة الأجنبية(الدولار الأمريكي) بجانب او بدلا من العملة المحلية ،اذ تتكون الدولرة الرسمية من السندات والممتلكات غير النقدية المشتراة في الخارج ومن إيداع العملات الأجنبية في الخارج فضلا عن وجود العملات الأجنبية في المحافظ المالية.

المبحث الرابع
المتطلبات اللازمة لإنجاح عملية حذف الاصفار في العراق

يمكن لعملية حذف الاصفار أن تجدي نفعا في الاقتصاد العراقي، ان تمت في التوقيت الملائم" انظر في فقرة الاستنتاجات"، وان تكون مرافقة لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية "معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي"، ويمكن ذكر بعضا من الحلول لا نجاح عملية الحذف ومنها:

1. توفير الاستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي في البلاد ، الى جانب تهيئة البيئة الاقتصادية على نحو مدروس .
2. ضرورة تفعيل السياسة المالية من حيث ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية ومنها الاستفادة المثلى من الثروة النقطية في أعادة الحياة للمؤسسات الإنتاجية الكبيرة (الزراعة والصناعة)، مما يسهم ذلك في سد النقص الحاصل في الإنتاج المحلي ومن ثم الحد من إغراق السوق المحلية العراقية بسبب سياسة الباب المفتوح، وكتحصيل حاصل تعزيز من قوه الدينار العراقي بالإنتاج المحلي ومن ثم الحصول على العملات الصعبة من تصدير منتجاتها .
3. تفعيل السياسة النقدية من خلال التحكم بحجم السيولة وضرورة التنسيق ما بينها وبين السياسة المالية بإتباع إستراتيجية واضحة المعالم تعمل على تنفيذها .
4. زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد العراقي وما يترتب على ذلك من ارتفاع مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي الحقيقي .
5. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من مردود ايجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار، فضلا عن توفر وخلق فرص العمل وذلك بإقامة حاضنات الإعمال(*) (شلبي ، 2002: 3) (الحاضنات الصناعية والتكنولوجية)، إذ تشير التجارب في العديد من الدول ، ان نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى اقل من (50%) في حين وصلت نسبه نجاح المشاريع التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن (80%) (العالي ، 2011: 270) ، إلى جانب ذلك يتطلب التعاون بين الحكومة والعمال وأرباب العمل لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة على نحو لا يلحق الضرر بأرباب العمل والعاملين .
6. معالجة الفساد الإداري والمالي لاسيما وان حجم الأموال المفقودة في العراق بسبب عمليات الفساد ناهز (18) مليار دولار بين الأعوام (2003 – 2008)، في حين قدرت دراسة ممولة من قبل صندوق النقد الدولي، ان (65) مليار دولار تم تسريبها خارج البلاد منذ عام (2001 – 2010) وان ما يقرب من (40) مليار دولار (منظمة الشفافية الدولية – شبكة الانترنيت ، 2013 :2) من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد في كل عام على وفق ديوان الرقابة المالية، أضف الى ذلك، هنالك مصادر أخرى تشير، إلى ان ما بين (8-10) مليارات من الميزان السنوي تذهب هباءً بسبب حالات الفساد الإداري والمال لأجهزة ومؤسسات الدولة (محمد ،2013 :20)، وعليه يتطلب:
   أ. إصلاح النفس البشرية كأداة مهمة مكافحه الفساد وصيانتها من مظاهر الإغراق كافه بإشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والحضارية والثقافية بين أفراد المجتمع كافه .
   ب . ترسيخ الديمقراطية والتي إذا أنضجت عندها ستلغى المركزية ومن ثم الفساد الناتج عنها.
   ج . العمل على وفق مبدأ الشفافية في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها والإدارة الشفافة لموارد الدولة من حيث تطوير القواعد واللوائح التي من شانها ان تؤمن إنفاق الأموال العامة على نحو عقلاني مع توفر المسائلة القانونية الفاعلة ضد الفساد .
   د . أن تطبق الحكومة العراقية القوانين الخاصة بمكافحه الفساد على المستوى الدولي مع تهيئه كافة متطلباتها ومطالبتها بدفع تقارير دورية توضيح فيها مستويات مكافأتها في العراق لإشعارها بان هنالك مستويات أعلى من المسائلة والمحاسبة.
7. أن تكون المديونية الخارجية عند مستويات مقبولة لا تشكل عبئاً على الاقتصاد العراقي لاسيما وان مديونية العراق الخارجية بلغت (50) مليار دولار في عام (2009) (ضمد وآخرون ، 2010 :14) وبحوالي (39) مليار دولار في عام (2012)، اذ حصل "العراق" بموجب الاتفاق الموقع مع دول نادي باريس(*) (دول نادي باريس، الموسوعة الحرة ،شبكة الانترنيت ،2012 : 1) نسبة(80%) من إجمالي الديون الخارجية وقد تم

(*) حاضنات الاعمال: منظومة متكاملة تنظر الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالوليد الذي يحتاج الى الرعاية والاهتمام الفائقين وحمايته من المخاطر المحيطة به وامداده بطاقة الاستمرارية مستقبلا وتدفع به تدريجيا ليزداد قوة ومزودا بمتطلبات النجاح.

(*) دول نادي باريس: مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى الى ايجاد الحلول الملائمة للصعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها وتتكون من (19) دولة او عضوا وهي كل من (النمسا واستراليا وبلجيكا وكندا وفلندا وروسيا وايرلندا والولايات المتحدة والنرويج واليابان والدنمارك وفرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا وهولندا وبريطانيا وسويسرا والسويد).

إعادة هيكلة المتبقي منها بحدود (20%) وتسديدها خلال (17) سنة إلى إقساط سنوية بموجب (34) قسطاً يُستحق تسديدها اعتباراً من عام (2011) لغاية عام (2028) (دائرة البحوث النيابية، شبكة الانترنيت، 2:2012).

8. انجاز العديد من التشريعات الإدارية والقانونية اللازمة لعملية الحذف، ودعم القوانين الضرورية التي تحد من تأثير المضاربين مع تفعيل دور الجهاز المركزي للأسعار ورفده بالإحصاءات الدقيقة على نحو دوري، فضلا عن توفير أجهزة مراقبة ومحاسبة قوية.
9. تطوير الطباعة المحلية مثل دار النهرين للطباعة الذي تم إنشائها في عام (1979) التابعة للبنك المركزي العراقي، اذ كان يطبع الدينار العراقي فيه في فترة الحصار الاقتصادي مما يتطلب تأهيلها وأعمارها بسبب تعرضها الى النهب والسلب بعد إحداث (2003) وهذا سيسهم في تشغيل الأيدي العاملة المحلية ومن ثم الزيادة في القيمة المضافة للصناعات التحويلية .
10. توعية المواطن العراقي من قبل البنك المركزي العراقي والمؤسسات السائدة عبر وسائل الإعلام المرئية والسمعية لشرح أبعاد عملية التغيير ومراحلها والفوائد التي يمكن ان تتحقق للمجتمع العراقي والاقتصاد.

الاستنتاجات:

1. أن مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي يشير إلى الإجراء الذي يتم بموجبه حذف أو إزالة (أرقام) من العملة القديمة وإعادة تسميتها بالعملة الجديدة دون المساس في قيمتها الحقيقية.
2. يعد مشروع حذف الاصفار الملاذ الأخير للسلطات النقدية من اجل استعادة الثقة لعملتها ووسيلة لتأكيد وتعزيز وسيادة الدولة النقدية والتبسيط في المعاملات المحاسبية.
3. ان إمكانية حذف الاصفار أمر متاح أمام الاقتصاديات كافة، غير أنها قد تعزز سلبيات عدة بعد تطبيقها من حيث زيادة أعمال المضاربة والغش وكلفة طباعة وسك العملة الجديدة وتكلفة التخلص من العملة النقدية لحدوث اتهامات تتحدد تبديل العملة القديمة لأكثر من مرة، ناهيك عن تثقيف المواطن لاسيما العراقي بشأنها.
4. جوهر نجاح مشروع حذف الاصفار يكمن في التوقيت السليم ووصول الاقتصاد العراقي إلى مرحلة متقدمة من الاستقرار السياسي والاقتصادي وانخفاض مستوى الفساد فيه الى أدنى مستوياته، وهذا الأمر يتطلب ما بين (10- 15) عاما لكي يعود للعملة العراقية قيمتها الحقيقية وتكون بذلك مخزونا فعليا للقيمة وترفع أسعار صرفها أمام العملات الأجنبية الأخرى، أضف الى ذلك عندما يصبح الدولار يساوي (ألف) دينار لا باس بالتطبيق.

التوصيات

1. ان لا يتم الأخذ بسياسة حذف الاصفار من العملة العراقية في الوقت الراهن لعدم جدواها ومن ثم ضخامة المخاطر الباهظة التي ترافقها ، فهي ليست حلا سحريا لمشاكل الاقتصاد العراقي بل يأتي كضرورة عندما يكون الاقتصاد بحالة نمو مستمرة واستقرار كامل وليس استقرار سعر الصرف وهو استقرار وهمي لأنه لا يستند الى قوة اقتصادية، مع حل المشاكل الهيكلية التي تطبع بصمتها على الاقتصاد العراقي وقطاعاته الإنتاجية من حيث العديد من الإصلاحات الاقتصادية وكحزمة واحدة ومن ثم التفكير في فائدة حذف الاصفار من العملة العراقية.
2. توفير الاحتياطات النقدية المناسبة من العملات الأجنبية القابلة للتحويل من خلال تغيير أنماط الاستهلاك التقليدية نحو السلع والمنتجات المصنعة محليا بدلا من المستوردة بهدف دعم الإنتاج المحلي ومن ثم توفير العملات الأجنبية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وكتحصيل حاصل دعم سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية ومن ثم يعزز ذلك استقرار قيمة العملة على المستويين المحلي والدولي بعد إسقاط الاصفار عنها.
3. يتطلب وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم ومحددة الأهداف والأبعاد الزمانية والقطاعية.
4. يحبذا ان تتم على مراحل مختلفة وعلى وفق خطة مدروسة مع الوضوح في آلية ومراحل الانتقال الى العملة الجديدة مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات المفاجئة في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

المصادر

أولاً : الكتب العربية

1. أبو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي_ نظريات وسياسات ،الطبعة الثانية ،عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2010 .
2. آل شبيب ، د. دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، الطبعة العربية ، عمان: دار اليازوردي، العلمية للنشر والتوزيع ،2009 .
3. داود ، د. حسام علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،2010 .
4. السريتي وغزلان ، د. السيد محمد احمد و د. محمد عزت محمد ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، الإسكندرية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 .
5. القريشي، د.محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، عمان: أثراء للنشر والتوزيع ،2009 .
6. معروف ، د. هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.

ثانيا : الدوريات

1. الحلفي ، د. عبد الجبار عبود، السياسة النقدية للبنك المركزي في استهداف التضخم ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة : كلية الإدارة والاقتصاد العدد 31 ، المجلد 8 ، تشرين الثاني ، 2012 .
2. السبهاني، عبد الجبار حمد ، وجهة نظر في تغير قيمة النقود، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة آل البيت،المجلد 11، 1999 .
3. سالم ، سالم عبد الحسين ، تأثيرات حذف الاصفار من العملة على قيمتها الحقيقية مع إشارة للعملة العراقية، مجلة الحكمة ، بغداد : بيت الحكمة عدد 52 ، صيف 2011 .
4. الشكرجي وآخرون، د. بشار ذنون ، مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار : كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 9 ، مجلد 24،2012 .
5. العالي ، امجد صباح عبد ، الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة البصرة : مركز دراسات البصرة و الخليج العربي ،العدد 20 ، 2011 .
6. عزيز، د.محمد، تطور الإصدار والنظام النقدي في العراق، مجلة الاقتصادي، بغداد: مطبعة المعارف، السنة الرابعة،العدد2، كانون الاول، 1963 .
7. الغالبي، د.عبد الحسين جليل ،تغيير الدينار استجابة لظروف البيئة العراقية- دراسة لتطبيق نموذج (mosxley) على العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، بغداد،السنة العاشرة، العدد الرابع والثلاثون،2012.
8. محمد، د. سامي عبيد، دراسة وتحليل مناخ الاستثمار في العراق مع التركيز على اثر السياسات الاقتصادية الكلية للسنوات (2003 _2010) والتنبؤات بالسنوات (2011 _2015) ،مجلة الخليج العربي، بحوث الخليج العربي، سلسلة 57 ، جامعة البصرة : مركز دراسات البصرة الخليج العربي ،2013.

ثالثا : النشرات وورش العمل

1. أبريهي، د. احمد علي ، حذف الاصفار من العملة العراقية ، صحيفة المدى العراقية ، 2012/12/6 .
2. بندر ، د. رجاء عزيز، انعكاس ظاهرة أحلال النقد الأجنبي في فاعليه السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي :المديرية العامة للإحصاء والبحوث، 2012 .
3. البنك المركزي العراقي ،مديرية الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة (2009،2010،2011).
4. شلبي ، نبيل محمد ،نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورشه عمل قدمت إلى ندوة
5. " واقع ومشكلات المنشاءآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية: مركز تنمية المنشاءآت الصغيرة والمتوسطة، السعودية ،2002 .
6. ضمد وآخرون ، د. جليل شيعان ،الموازنة العامة للدولة لعام 2010 ، جامعة البصرة : كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.
7. العركوب ، د.هاشم محمد ، مشروع حذف الاصفار من العملة العراقية -متطلبات التغيير وتحديات الاستقرار "رؤية في الواقع" أوراق إقليمية ، الموصل : مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 47، نيسان ،2012.

رابعاً : شبكة الانترنيت

1. التميمي، د.صباح عبد الرسول، ندوة بعنوان"الآثار الاقتصادية المحتملة لحذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية"، الجامعة العراقية: كلية الإدارة والاقتصاد، 2013 www.sabahaltamemey.com
2. الجوراني، د. عدنان فرحان، حذف الاصفار من العملة العراقية بين الايجابيات والسلبيات، مركـز النور،2012 www.alnoor.se
3. جبار، رافد ، مشروع حيوي يصطدم بغياب الاستقرار الاقتصادي، حذف الاصفار ، جريدة المدى ، 2013 www.almdapaper.net
4. خلف،صادق طعمه، رفع الاصفار من العملة العراقية بين السلب والإيجاب، جريدة البينة، 2005. www.al_bayyna.com
5. دائرة البحوث النيابية ،إجمالي ديون العراق الخارجية (39) مليار دولار، عراق برس، 2012 www.iraq_pressagency.com
6. قاسم، د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف،بغداد مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية ، تشرين الثاني ،2011 www.cloi.iq
7. قاسم ، د. مظهر محمد صالح ، وجهه نظر اقتصادية ،مشروع حذف الاصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 2012 www.iraqieconom;sts.net
8. منظمة الشفافية الدولية ، الفساد المالي في العراق يكمن في المؤسسات ،شبكة لالش الإعلامية ، دهوك، 2013. www.lalishduhok.com
9. دول نادي باريس، الموسوعة الحرة"ويكيبيديا" ، 2012. www.wikipedia.org

خامسا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Iona,Duca (Buchavest university), "The national currency Redenomination Experience in several countries-a comparative Analysis", http: \\ ssrn.lom\ abstract 1347407.

.....

.....

.....